المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الكتابة العامة
رقم: 652/ ك.ع

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في 27 أغسطس 2014

السادة المديرون المحترمون

الموضوع: حول وضعية واختصاصات المديرين الفرعيين الإقليميين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وفي إطار بلورة تصور جديد لعمل ودور المديرين الفرعيين الإقليميين في أفق إعادة هيكلة واختصاصات المديريات الفرعية، أحيل عليكم نسخة من مشروع منشور للسيد وزير العدل والحريات، يتضمن مجموعة من التوصيات القابلة للتطبيق بشكل أولي وآني، والتي انتهت إليها اللجنة المكلفة بالنظر في موضوع إعادة هيكلة هذه المديريات، وذلك قصد الاطلاع عليه، في أفق مناقشة مضمونه والمصادقة عليه في الاجتماع الرئاسي الذي سينعقد بتاريخ 02 شتنبر 2014.

وتفضلوا، السادة المديرين بقبول خالص التحيات، والسلام.

نسخة للإطلاع.

- للسيد رئيس الديوان.
- للسيد المفتش العام.

المرفقات.

- نسخة من مشروع المنشور.

الكاتب العام

الإمضاء: عبد الإله لحكيم بناني

المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

منشور عدد

من وزير العدل والحريات

إلى السيدات والسادة

مديري الإدارة المركزية.

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها.

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها.

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

رؤساء المحاكم الإدارية

رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها

المديرين الفرعيين الإقليميين.

الموضوع: حول وضعية واختصاصات المديرين الفرعيين الإقليميين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، ففي إطار التأكيد على أهمية ومحورية عمل المصالح المركزية واللاممركزة في النهوض بمرفق العدالة والتي تبلورت من خلال عملية التعاقد التي غدت منذ سنة 2011 منهجية لتدبير التفويض وكافة المهام والاختصاصات، وكذا حرصنا الشديد على ترشيد التدبير وإقرار الحكامة الجيدة بما يتجاوب مع تحديات تنزيل توصيات الميثاق الوطني للإصلاح منظومة العدالة، فإني أدعوكم إلى اعتبار ما يلي:

1- خضوع المديريات الفرعية الإقليمية للإشراف المباشر للسيد الكاتب العام لوزارة العدل والحريات، من حيث تتبع عمل المديرين الفرعيين الإقليميين وتقييم أدائهم وتنقيطهم.

2- كون المديرين بالإدارة المركزية هم المخاطبون (بكسر الطاء) الرسميون المديرين الفرعيين الإقليميين، وكونهم أيضا مخاطبين (بفتح الطاء) من طرف هؤلاء، وعند الاقتضاء يعتبر مخاطبا كلا من عينوه لذلك.

3- تحديد وضعية المدير الفرعي الإقليمي كممثل للإدارة المركزية أمام السلطة القضائية والمحلية، واللجان المحلية والمجالس الإدارية، التي تكون وزارة العدل والحريات عضوا بها، ورسم حدود مسؤوليته أمام الهيئات داخل الدائرة القضائية.

4- اعتبار المدير الفرعي الإقليمي كمحاور رئيسي للتمثيليات النقابية على مستوى كل دائرة قضائية، مع العمل على مد المديرين الفرعيين بجميع المعطيات المتعلقة بتوقفات الموظفين عن العمل، وتسهيل مأموريتهم في هذا الشأن من طرف المسؤولين القضائيين والإداريين.

5- احترام الادلاء بمجموع الوثائق المكونة لملف الصفقات قصد إحالتها على الإدارة المركزية، ووضع جدولة زمنية معقولة تحدد بدقة الآجال القصوى لدراسة مشاريع الصفقات من طرف الجهات المختصة، وكذا للقيام بعملية المصادقة أو الإلغاء.

6- برمجة الصفقات المدرجة في ميزانية التسيير خلال الأشهر الأولى من السنة، حتى يمكن تدارك التعثرات التي قد تطال مسطرة هذه الصفقات فيما تبقى من أيام السنة.

7- وضع ضوابط مرجعية لإنجاز مشاريع الصفقات، وذلك بالعمل على وضع دفتر شروط خاصة نموذجية لتنميط المواصفات التقنية المطلوبة، وكذا اعتماد مرجعية للأثمان، بالإضافة إلى العمل على إنجاز جرد سنوي للممتلكات وتحديد وضعية البنايات والتجهيزات.

8- استعمال تطبيق معلومياتي موحد لتتبع وصيانة العتاد المعلومياتي بالمحاكم.

9- إقرار تفويض المديرين الفرعيين الإقليميين مهمة الإمضاء، على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين لمديريتهم للقيام بمأموريات داخل الدائرة القضائية، وكذا مهمة المصادقة على وثائق التعويضات التي تخصهم.

10- إخبار المديرين الفرعيين الإقليميين بمستجدات وضعيات الموظفين العاملين بالدائرة القضائية التابعة لهم، بواسطة نسخ من الوضعية الإدارية للموظف، وكذا العمل على التنسيق معهم بخصوص الحركية الإدارية التي تتعلق بالموظفين التابعين لمديريتهم (انتقالات، تعيينات جديدة، التقاعد.....).

11- العمل على احترام اختصاصات فئة الموظفين المكلفين بصيانة الشبكة المعلوماتية، والمكونين في الإعلاميات، عوض تكليفهم بمهام تدخل ضمن إجراءات كتابة الضبط بالمحاكم.

12- إشراك المدير الفرعي الإقليمي ضمن اللجان المحلية للمباريات والامتحانات المهنية، على صعيد الدائرة القضائية التي ينتمي إليها.

13- تمكين المدير الفرعي الإقليمي من مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج التكوين لفائدة قضاة وموظفي الدائرة القضائية التي ينتمي إليها، مع إشراكه في تحديد الاحتياجات التكوينية للعاملين بهذه الدائرة.

هذا وأهيب بكم السهر على تطبيق فحوى هذا المنشور كل في حدود اختصاصه وفي علاقته بالجهات ذات الصلة بالموضوع، وذلك بكل دقة وعناية مع إخبار الكتابة العامة بكل إخلال بهذه المقتضيات، وكذا إشعارها بالصعوبات والعراقيل التي قد تعتريكم عند تطبيق هذا المنشور، والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد